A

WIPO
المنظمة العالمية للملكية الفكرية

SCP/29/6
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 13 نوفمبر 2018

اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات

الدورة التاسعة والعشرون
جنيف، من 3 إلى 6 ديسمبر 2018

أحكام قانون البراءات التي تسهم في النقل الفعال للتكنولوجيا، بما في ذلك كفاية الكشف

وثيقة من إعداد الأمانة

1. اتفقت اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات (اللجنة)، في دورتها الثامنة والعشرين المعقودة في جنيف في الفترة من 9 إلى 12 يوليو 2018، على أن تقوم الأمانة، استنادا إلى ما يُجرى من مناقشات على صعيد لجنة البراءات، بما في ذلك تلك التي تتم خلال الجلسات التشاركية، بتجميع المعلومات عن أحكام قانون البراءات التي تسهم في النقل الفعال للتكنولوجيا، بما في ذلك كفاية الكشف. وبهذا الشأن، تبادلت الدول الأعضاء ما لديها من معلومات وخبرات، خاصة أثناء الدورتين السابعة والعشرين والثامنة والعشرين للجنة المعقودتين في شهري ديسمبر 2017 ويوليو 2018، على التوالي. وتتضمن هذه الوثيقة تجميعاً لتلك المعلومات، استناداً إلى المناقشات التي تجرى في إطار اللجنة.

2. ورغم أن المبادئ التي يرتكز إليها قانون البراءات قد تكون متشابهة في مختلف الأنظمة القضائية، فإن أحكام قانون البراءات الوطني قد تختلف من بلد لآخر. لكن، من المتوقع أن يسهم كل حكم من أحكام قانون البراءات، حين ينفذ في مجمله، في الهدف السياسي العام لنظام البراءات الوطني، بما في ذلك نشر التكنولوجيا ونقلها من أجل تحقيق النمو الاقتصادي للمجتمعات ورفاهها. لذا، فإن هذه الوثيقة تقدم معلومات بشأن كل بلد على حدة، بحيث يتسنى فهمها في سياق الإطار الشامل لقانون البراءات الوطني لكل بلد.

3. والمناقشات التي أجريت في إطار اللجنة بشأن أحكام قانون البراءات التي تسهم في النقل الفعال للتكنولوجيا لم تتناول فحسب الأحكام القانونية المحددة بموجب قانون البراءات، بل أيضاً الأدوات والبرامج والمبادرات العملية، التي تستند إلى هذه الأحكام القانونية أو تعزز استخدامها. لذا، فإن هذه الوثيقة تتناول هذين الجانبين اللذين تناولتهما الدول الأعضاء في اللجنة. وفيما يتعلق بالأحكام القانونية لقانون البراءات في حد ذاتها، نوقشت الأحكام التالية في اللجنة: كفاية الكشف[1]؛ ومحتويات طلبات البراءات؛ ونشر طلبات البراءات والبراءات؛ وترخيص الحقوق (تحفيز عروض الترخيص الطوعي)؛ وتملك حقوق الملكية الفكرية وترخيصها من جانب الجامعات والشركات المتفرعة؛ وخفض الرسوم للجامعات والكيانات الصغيرة أو المتناهية الصغر؛ وتقديم مشورة عالية الجودة من وكلاء البراءات. ويشار أيضاً في هذا الصدد إلى القسم السابع من الوثيقة SCP/14/4 Rev. (نقل التكنولوجيا)[2].

كندا

4. في 26 أبريل 2018، أطلقت كندا استراتيجية جديدة للملكية الفكرية من أجل مساعدة أصحاب الأعمال على فهم الملكية الفكرية وتسويقها واستخدامها وحمايتها على نحو أفضل. ويُنظر إلى التسويق باعتباره عنصراً أساسياً في نقل التكنولوجيا، نظراً لأنه يشكل عاملاً مهماً في نشر التكنولوجيا الجديدة لضمان تمكين المجتمع من الاستفادة بفعالية من الابتكارات التكنولوجية. وتتضمن استراتيجية كندا للملكية الفكرية تغييرات تشريعية ومبادرات بشأن البرامج على حد سواء. وفيما يخص الجانب التشريعي، ستؤدي استراتيجية الملكية الفكرية إلى تعديل القوانين الرئيسية للملكية الفكرية لتوضيح التوقعات والحد من العوائق أمام الابتكار، وستعمل على إنشاء نظام إداري جديد لوكلاء البراءات في إطار كلية جديدة لوكلاء البراءات والعلامات التجارية، الأمر الذي سيكفل الحفاظ على المعايير المهنية والأخلاقية، ودعم تقديم مشورة عالية الجودة من المهنيين في مجال الملكية الفكرية.

5. وفيما يخص البرامج، اقترح عدد من المبادرات لتحسين قدرة كندا على استخدام نظام الملكية الفكرية لدعم الابتكار ولمساعدة الشركات على حفز النمو. وتنقسم المبادرات إلى فئتين وهما: "1" تعزيز التعليم وإذكاء الوعي والتوعية؛ "2" والأدوات الاستراتيجية للنمو. فعلى سبيل المثال، سيعزز مكتب كندا للملكية الفكرية أدوات وموارد التعلم لاستحداث موارد تعليمية جديدة لتعزيز فهم الشركات للملكية الفكرية. وسيتضمن هذا البرنامج أدلة ومجموعات أدوات من أجل التعاون مع الباحثين الأكاديميين. وتتضمن أيضاً استراتيجية الملكية الفكرية إنشاء سوق للملكية الفكرية، ليشكل مركزاً جامعاً يتيح للشركات تحديد مكان الملكية الفكرية للقطاع العام والوصول إليها واكتسابها والحصول على الدراية اللازمة بفضل مجموعات الأدوات والنماذج، للمساعدة على التعاون وترخيص المعارف وتبادلها. ومن شأن هذا السوق أن يساعد على تحسين الوصول إلى البراءات التي تمتلكها الحكومات والجامعات الكندية والتي يمكن شراؤها أو ترخيصها. كما أن استراتيجية الملكية الفكرية تتضمن تقديم الدعم إلى المراكز القانونية المختصة بالملكية الفكرية في كليات الحقوق بحيث تمكن طلاب القانون من تعلم المزيد

---

[1] ناقشت اللجنة خلال الدورة الثالثة والعشرين للجنة المعقودة في جنيف في شهر نوفمبر 2015 موضوع نقل التكنولوجيا من حيث كفاية الكشف. ووفود لكسمبرغ، متحدثة بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، والصين والهند ورومانيا وجنوب أفريقيا، لاحظت بوجه عام دور مضامين خصوصيات البراءات وشرط الكشف في نقل التكنولوجيا. انظر التقرير الصادر عن الدورة الثالثة والعشرين للجنة (الوثيقة SCP/23/6).

[2] كذلك فيما يخص الأمثلة العملية لنقل التكنولوجيا المرتبط بالبراءات، يشار إلى الوثائق SCP/18/8 (البراءات ونقل التكنولوجيا، أمثلة وتجارب)، والوثيقة SCP/20/10 (براءات الاختراع ونقل التكنولوجيا: مزيد من الأمثلة العملية والتجارب)، والوثيقة SCP/21/10 (البراءات ونقل التكنولوجيا: مزيد من الأمثلة والتجارب العملية).

بشأن الملكية الفكرية، وتساعد الشركات وتسهل الوصول إلى المهنة. وهذه المراكز القانونية توفر للأفراد والشركات الصغيرة المشورة الأساسية في مجال الملكية الفكرية مجاناً، وهي قادرة على مساعدتهم على البحث في حالة التقنية الصناعية السابقة. وأخيراً، ستنشئ استراتيجية الملكية الفكرية فريقاً مخصصاً من المستشارين في مجال الملكية الفكرية لكفالة أن يكون لدى المسؤولين الحكوميين عن البرامج المعارف والقدرات اللازمة لمعالجة قضايا الملكية الفكرية. وسيقدم فريق الخبراء في مجال الملكية الفكرية المشورة إلى المسؤولين عن البرامج في الحكومة الفيدرالية الذين يعملون مع الشركات والمبدعين وغيرهم من المسؤولين الحكوميين وذلك من أجل تعزيز الالتزام بالملكية الفكرية.

شيلي

6. على اعتبار أن نظام البراءات هو عبارة عن مستودع للمعارف المتراكمة، وأن من الضروري نقل هذه المعلومات المتراكمة إلى باقي المجتمع للانتفاع بها، هناك عدد من الأحكام القانونية التي تشجع على نقل التكنولوجيا في شيلي. وهي تتضمن مثلاً نشر مقتطف من طلب البراءة، بمجرد خضوعه للفحص الرسمي لمدى قبوله. ومن شأن تقديم وصف للاختراع المشمول بالبراءة وللرسومات (إذا لزم الأمر)، حيث يرد وصف لتطبيقات الاختراع التي تشكل أمثلة للاختراع المطالب به، أن يتيح لأي شخص من أهل المهنة تنفيذ الاختراع المطالب به دون الحاجة إلى الحصول على أي معلومات تقنية أساسية أخرى. ومثال الوصف هو عبارة عن تقديم شرح مفصل لطريقة واحدة على الأقل لتنفيذ الاختراع المطالب به، ويكون من الضروري توضيحه أو دعمه باستخدام رسومات، إذا اقتضى الأمر ذلك. وينبغي إرفاق طلب البراءة بملخص، يحتوي على موجز للاختراع، وإشارة إلى القطاع التقني والمجالات الصناعية للطلب. وينبغي تقديمه في نسق مقدم من مكتب البراءات كنموذج. ويتناول الملخص بشكل رئيسي المشكلة التقنية وحلها وتطبيقها، ويمكن أن يتضمن أيضاً شكلاً تمثيلياً للاختراع. وينبغي تقديم الرسومات، إن لزم الأمر، بشكل منفصل وبالتفاصيل الكافية لإعادة استخدام الاختراعات. كما ينبغي أن يتضمن طلب البراءة بعض الحقائق الببليوغرافية، بما يسمح بالبحث عن البراءات باستخدام الكلمات الرئيسية المكونة للعنوان أو المخترع أو صاحب البراءة.

7. ومن واجب المعهد الوطني للملكية الفكرية نشر المعلومات المتعلقة بالملكية الصناعية التي أنتجها، على نحو ما ورد في القانون المنشئ للمعهد. وعليه، فقد وضع المعهد سلسلة من المبادرات التي ترتبط بشكل مباشر بالنقل الفعال للتكنولوجيا، مثل: "1" دورات التعلم عن بعد بشأن الملكية الصناعية؛ "2" والنشر الدوري للنشرات التي تتناول التكنولوجيات الواقعة في الملك العام، "3" وفتح مكتبين إقليميين أقيما في مراكز صناعية مهمة في البلد من أجل تلبية احتياجات مستخدميها على نحو مباشر أكثر؛ "4" والمنصات الإلكترونية. وفيما يتعلق بالمنصة الإلكترونية، تتناول منصة المعهد الوطني للملكية الصناعية "INAPI Proyecta" نقل التكنولوجيا ونشر المعلومات، بما يتيح الفرص للابتكار والإبداع من خلال استخدام الملكية الصناعية وإدارتها. ويمكن للمؤسسات والمبتكرين على الصعيد الوطني أن يجدوا في منصة أخرى معلومات عن الملكية الصناعية، حيث يتم توصيلهم بمن يهتمون باستخدام الاختراعات من الناحية التجارية. وتعتبر هذه الأدوات مشجعة على نقل التكنولوجيا، لأنها تزيد من الوعي بسجل البراءات، بل وأيضاً تزيد من جدوى هذه الاختراعات المشمولة بالبراءات.

الصين

8. تولي حكومة الصين أهمية كبيرة إلى استخدام التكنولوجيات وإلى الدور الداعم الذي يضطلع به نظام البراءات تحقيقاً لهذه الغاية. وقد سنت الصين القانون المتعلق بتعزيز تحويل الإنجازات العلمية والتكنولوجية، الذي يتضمن أحكاماً فيما يخص

استخدام التكنولوجيا والملكية الفكرية وإدارتهما في المؤسسات البحثية والجامعات المملوكة للدولة. ويتضمن أيضاً قانون الملكية الفكرية في الصين أحكاما فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا والتراخيص. وتشمل المراجعة الرابعة لقانون البراءات في الصين بعض التوصيات الجديدة في هذا الصدد. وإحدى هذه التوصيات تتعلق "بالتراخيص المفتوحة" وإطارها الأساسي هو الآتي: أولاً، إذا رغب صاحب حق في أن يستخدم الآخرون تكنولوجيته المشمولة بالبراءة، فبإمكانه أن يستخدم إحدى المنصات حيث يعلن عن استعداده لترخيص براءته بموجب رسوم الإتاوة المعلن عنها. وإذا قبل الشخص المهتم بهذه التكنولوجيا المشمولة بالبراءة بالرسوم المطلوبة للترخيص وبالشروط الأخرى، فإنه يتعين على هذا الشخص أن يخطر صاحب الحق بذلك كتابياً. ويمكن بهذه الطريقة خفض تكاليف الترخيص وتعزيز الروابط بين التكنولوجيا المشمولة بالبراءة واستخدامها، بحيث يتسنى أن يضطلع نظام البراءات بدور إيجابي في نقل التكنولوجيا.

كولومبيا

9. يهدف القانون رقم 1838 لعام 2017، المسمى بالقانون المتفرع إلى تعزيز البحث في الجامعات العامة، وإلى استحداث تكنولوجيات ذات نفع تجاري مستمدة من نتائج البحوث العلمية الأساسية أو التطبيقية في البيئة الأكاديمية. ووفقاً لهذا القانون، يمكن للشركات المنبثقة عن مؤسسات التعليم العالي أن تمتلك حقوقاً للملكية الفكرية لضمان حماية مستجداتها من خلال مثلاً البراءات أو الأسرار التجارية. ويمكن أن يشكل الأساتذة أو الباحثون في هذه المؤسسات التعليمية جزءاً من هذه الشركات، دون حدوث أي تضارب في المصالح لدى الحصول على مكافآت من الشركات، وهو ما لم يكن ممكناً في كولومبيا في ظل القانون السابق.

الجمهورية التشيكية

10. بالإضافة إلى النقل غير التجاري للتكنولوجيا، مثل نشر نتائج البحوث، هناك طرق أخرى لنقل التكنولوجيا من خلال تسويق نتائج البحوث المحمية بموجب الملكية الفكرية، ومن ذلك مثلاً الترخيص أو إنشاء شركات متفرعة. وينظم قانون البراءات التشيكي استغلال الاختراع المحمي بموجب براءة استناداً إلى اتفاق ترخيص بين صاحب البراءة والمرخص له. وينبغي أن يكون اتفاق الترخيص في شكل مكتوب وأن يصبح فعالاً ضد أطرف ثالثة عن طريق إدراجه في سجل البراءات. ووفقاً لقانون البراءات التشيكي، يمكن أن يعرض مودع طلب أو صاحب براءة ترخيصاً، أي حقوق استغلال الاختراع لأي شخص. وإذا أعلن عن هذا العرض، يدرج المكتب عرض الترخيص في سجل البراءات. ورغم أن هذا الإعلان غير قابل للإلغاء، فإنه يمكن لصاحب البراءة أن يستفيد من خفض رسوم التجديد إلى النصف، إذا ما تم الاحتفاظ بالبراءة.

11. وثمة حكم آخر يعتبر مهماً بالنسبة إلى نقل التكنولوجيا وهو الكشف عن الاختراع. فوفقاً لقانون البراءات التشيكي، ينبغي الكشف عن الاختراع في طلب البراءة بطريقة واضحة ومستوفاة بالقدر الكافي كي ينفذه أي شخص من أهل المهنة. وإذا كان الاختراع يتعلق بإحدى الكائنات الدقيقة، فإنه يتعين إيداعه مع مجموعة متاحة للجمهور، قبل تاريخ بدء حق الأولوية لمودع الطلب.

12. ومن أجل دعم الباحثين في الجامعات ومراكز البحوث في الجمهورية التشيكية، أنشأت معظم الجامعات ومراكز البحوث فريقها الخاص المعني بنقل التكنولوجيا. وتم تجميع 18 مكتباً لنقل التكنولوجيا في منصة فنية موحدة تسمى (Transfera)، لحماية مصالح دوائر نقل التكنولوجيا في الجمهورية التشيكية. وتهدف المنصة التي أنشئت في شهر نوفمبر 2014، إلى المضي قدماً بنقل التكنولوجيا والمعارف وتعزيزها. ونشرت المنصة نبذة عن مكاتب نقل التكنولوجيا في الجمهورية

التشيكية، تصف أداءها في البراءات، ونماذج المنفعة والتراخيص المبرمة: حيث بلغ إجمالي التراخيص المبرمة في عام 2016 74 ترخيصاً.

فرنسا

13. تتيح منصة إلكترونية، تسمى "بورصة البراءات" (bourse brevets)، أنشأها مكتب البراءات الفرنسي الوطني في عام 2017، الربط بين المرخصين والمرخص لهم المحتملين. فإذا رغب صاحب براءة في استغلال البراءة من خلال ترخيص نقل تكنولوجيا، يمكن لبورصة البراءات أن تساعده في العثور على مرخص لهم محتملين. كذلك، يمكن لهذه الأداة في حال البحث عن تكنولوجيا مبتكرة، أن تساعد على العثور على هذه التكنولوجيات المتاحة للترخيص. كما أنها تتضمن جملة أمور منها عنصر تعليمي بشأن منح التراخيص ونموذج اتفاق السرية. والهدف من هذا النظام هو إعطاء دفعة جديدة للشركات الصغيرة والمتوسطة.

أوغندا

14. ينص قانون أوغندا المتعلق بالملكية الصناعية لعام 2014 على نشر البراءات الممنوحة بحيث يتسنى نقل المعارف إلى باقي المجتمع من أجل الانتفاع بها. ونرى أن أكثر الطرق عملية لتحسين وتحديث القدرات التكنولوجية لبلدان في مرحلة أخرى من مراحل التنمية التكنولوجية مثل أوغندا، هو استخراج المعلومات التكنولوجية من طلبات البراءات. ويقتضي قانون الملكية الصناعية لعام 2014 الكشف عن الاختراع بجميع الطرق الممكنة، ومن ذلك تحديد الطريقة الأفضل لتنفيذ الاختراع التي يعرفها المخترع عند تاريخ الإيداع (أو تاريخ الأولوية) بعبارات كاملة وواضحة ومقتضبة ودقيقة، لتمكين أي شخص عادي من أهل المهنة من استخدام الاختراع المطالب به وتقييمه. وينظر إلى هذه الأحكام على أنها سهلت قيام شركة سيبلا (CIPLA)، وهي شركة هندية للمستحضرات الصيدلانية بالدخول في مشروع مشترك مع شركة تصنيع محلية محدودة متخصصة في المواد الكيميائية عالية الجودة، تنتج محلياً أدوية مضادة للفيروسات ولعلاج الملاريا وعلاج التهاب الكبد. ويُعتقد أن الصيادلة والمهندسين والتقنيين اكتسبوا المهارات المستخدمة في إنتاج تلك الأدوية، بالإضافة إلى اتساع نطاق الحصول على الأدوية الأساسية المنقذة للحياة في أوغندا. كما تسعى حكومة أوغندا إلى إقامة روابط فعالة بين إدارتها للملكية الفكرية والمؤسسات العلمية والتكنولوجية في بلدها.

المملكة المتحدة

15. يساعد النص المتعلق بكفاية الكشف في طلبات البراءات الوارد في في قانون البراءات لعام 1977 على كفالة نقل التكنولوجيا عن طريق إتاحة معلومات قيمة عن التطورات الجديدة على نطاق واسع[3]. ويستخدم الفاحصون في المملكة المتحدة الكفاية كأداة لضمان أن يتوافق نطاق الحماية الممنوحة مع إسهام أصحاب البراءات في المجال. وترد إرشادات الفحص في دليل ممارسات البراءات وغيرها من المبادئ التوجيهية. كما توسعت خدمة المراقبة من جانب الغير في المملكة المتحدة لتشمل مسألة الكفاية، حيث يتاح للغير في المملكة المتحدة اتخاذ سبيل أقل تكلفة للاعتراض على براءة، إذا اعتقدوا أن البراءة لا تشرح الاختراع بوضوح وبالقدر الكافي.

[3] يرد موجز لتفاصيل قانون المملكة المتحدة وممارساتها فيما يتعلق بشرط الكشف في الوثيقة SCP/22/4.

16. وثمة آلية أخرى للتشجيع على تبادل التكنولوجيات المشمولة بالبراءات واستغلالها وهي تكمن في ترخيص البراءات[4]. ويشكل نظام ترخيص الحقوق في المملكة المتحدة المنصوص عليه في المادة 46 من قانون المملكة المتحدة بشأن البراءات، سبيلاً مهماً لدعم ذلك الهدف. ويشجع ترخيص الحقوق على الترخيص الطوعي للتكنولوجيا وتبادل المعارف، حيث يستفيد أصحاب البراءات من تخفيض كبير لرسوم التجديد. ويصبح بإمكان الغير البحث عن معلومات بشأن البراءات بفضل هذه العروض للترخيص الطوعي على الموقع الشبكي (UKIPO). وبفضل استحداث هذه القاعدة للبيانات، تمت مراقبة زيادة عدد طلبات ترخيص الحقوق المودعة. ونحو 2 في المائة من البراءات السارية في المملكة المتحدة يتاح حالياً لغرض ترخيص الحقوق. ويجري حالياً الاطلاع بهذه الطريقة على المعلومات بشأن ما يزيد على 8200 براءة.

17. وانطلاقاً من فهم مؤداه أن من الضروري وجود نظام فعال للملكية الفكرية لتبادل المعارف بين الشركات والجامعات، وأن من شأن البراءات أن تساعد الجامعات على تأمين الشركاء التجاريين والتمويل، يقدم الموقع الشبكي (UKIPO) مجموعة واسعة من الأدوات للجامعات والشركات الراغبة في تحقيق الاستفادة القصوى من ملكيتها الفكرية وتسويق اختراعاتها. فعلى سبيل المثال، تقدم مجموعة أدوات (Lambert) التي استحدثت من خلال عدد من الشراكات الثنائية بين البلدان، توجيهات واتفاقات نموذجية للملكية الفكرية الناشئة في إطار التبادل التعاوني.

الولايات المتحدة الأمريكية

18. تنفق الحكومة الفيدرالية في الولايات المتحدة الأمريكية مليارات الدولارات كل عام لتمويل البحث والتطوير الذي تضطلع به الجامعات ومؤسسات البحث الحكومية والشركات الخاصة والأفراد. وتمول الحكومة الفيدرالية نحو 50 في المائة من البحوث الأكاديمية، نظراً لأن البحوث الجامعية تكتسي أهمية كبيرة للمضي قدماً بالعلم، وتوسيع نطاق الرصيد المعرفي وتعزيز الاقتصاد الأمريكي. ويعد النقل الطوعي للتكنولوجيا من الجامعات وغيرها من المؤسسات البحثية إلى قطاع الصناعة بشروط متفق عليها، وأخيراً إلى الجمهور، أمراً حيوياً لتعظيم الاستفادة من البحوث. ونظراً لأن البحوث الجامعية تجرى عادة في المراحل الأولى لتطوير التكنولوجيا، فإنه بدون نقل تلك البحوث من المؤسسات البحثية العامة وتشكيل شراكات مع الشركات الخاصة لمزيد من التطوير والتسويق، لن يتمكن الجمهور ربما من الاستفادة من البحوث. لذا، فإن نقل التكنولوجياً يعد أمراً جيداً لاقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يساعد على توفير وظائف جديدة واستحداث منتجات جديدة وإنشاء شركات جديدة، بما يعزز النمو الاقتصادي على المستوى المحلي وعلى مستوى الدولة، ويشجع على المشاركة القصوى للشركات الصغيرة والمؤسسات غير الربحية في جهود البحث والتطوير التي تمولها الحكومة الفيدرالية؛ ويشجع على الابتكار ويساعد الولايات المتحدة الأمريكية على الحفاظ على مزاياها التنافسية. وقد استحدثت في الولايات المتحدة الأمريكية مئات المنتجات والتكنولوجيات الجديدة، بما في ذلك الأدوية المنقذة للحياة، الناتجة عن بحوث عامة، وطرحت في الأسواق من خلال شراكات عامة وخاصة.

19. وقد أعتبر أن نقل التكنولوجيا على هذا النحو أصبح ممكناً بقدر كبير بفضل التشريع القانوني المعروف عموماً باسم قانون بي دول (Bayh-Dole)، الذي تم تدوينه في الباب 35 من قانون الولايات المتحدة الأمريكية. وصدر في عام 1980 وأصبحا فعالاً في أول يوليو 1981. وهو يمثل تغييراً جذرياً في سياسة الابتكار للحكومة الأمريكية، حيث يمنح السلطة للجامعات والشركات الصغيرة كي تمتلك اختراعات استحدثتها بتمويل فيدرالي، وتمنح تراخيص استئثارية عن تلك

[4] يرد شرح عام بشأن ترخيص الحقوق في الفقرات من 115 إلى 117 من الوثيقة SCP/14/4.

الاختراعات، مما يشجع الجامعات على التعاون مع قطاع الصناعة لترجمة نتائج بحوثها إلى منتجات يستفيد منها الجمهور. وكثيراً ما تحصل الجامعات على إيرادات ترخيص من الاختراعات، وهو ما يستثمر عادة في المزيد من البحوث، وفي مكافأة علماء الجامعات، ودعم دورة الابتكار. ونظراً لأن التمويل يأتي من دافعي الضرائب الأمريكيين، فإن سياسة الحكومة تقوم على إعطاء الأفضلية إلى الشركات الصغيرة. ويتضمن القانون عدداً من الضمانات المحددة لحماية المصالح العامة، بما في ذلك الالتزام بالكشف عن كل اختراع جديد لوكالة التمويل الفيدرالية وبإيداع طلب براءة أولي في غضون فترة زمنية معينة. كما تحتفظ الحكومة في ظل ظروف محددة للغاية، بخيار يلزم صاحب البراءة بمنح ترخيص لأطراف ثالثة، أو قد تحصل الحكومة على الملكية وتمنح بنفسها تراخيص، وهو ما يسمى بحق التدخل. غير أن هذا الحق لم يستخدم أبداً من جانب أي وكالة فيدرالية أمريكية. وقد ساعدت البحوث المخصصة مقترنة بالبيئة القانونية المؤاتية التي أنشأها قانون بي دول على استحداث صناعات جديدة تماماً مثل البيوتكنولوجيا.

20. وكانت الحكومة الفيدرالية، قبل صدور قانون بي دول، تحتفظ عادة بحق ملكية الاختراعات المستحدثة بتمويل فيدرالي، وكانت عادة التراخيص الممنوحة للشركات الخاصة غير استئثارية، حيث لم تكن الحكومة الفيدرالية ذاتها تسوق الاختراعات. ووقت صدور القانون في عام 1980، كانت الحكومة الفيدرالية الأمريكية تمتلك نحو 28000 براءة، أقل من 5% منها كانت مرخصة لقطاع الصناعة من أجل تطوير منتجات تجارية. وقد يعني ذلك أن دافعي الضرائب الأمريكيين لم يكونوا يستفيدون استفادة كاملة من الاستثمار في البحوث. وخلال الخمس وعشرين سنة الماضية، أنشئ ما يزيد على 11 ألف شركة مبتدئة، استناداً إلى نتائج البحوث الجامعية. وأقيم معظمها على مقربة وثيقة من الجامعات، بما يسهم في الاقتصاد والتنمية على المستوى المحلي وعلى مستوى الدولة. وفي عام 2016 وحده، أنشئت 1024 شركة مبتدئة، وطرحت شركات من القطاع الخاص في الأسواق 800 منتج جديد ناتج عن البحوث الجامعية. كما استحدث ما يزيد على 200 دواء ولقاح من خلال التعاون بين القطاعين العام والخاص منذ صدور قانون بي دول. ويعد المثال الناجح المقدم من الولايات المتحدة الأمريكية بمثابة دليل على أهمية وجود نظام فعال للبراءات وقوانين واضحة للملكية الفكرية، ومواتية لنقل التكنولوجيا وتسويقها.

21. وبالإضافة إلى أحكام قانون بي دول، ينص قانون البراءات وتنص اللوائح المتعلقة بالبراءات في الولايات المتحدة الأمريكية على خفض رسوم البراءات للجامعات والكيانات الصغيرة أو المتناهية الصغر، وهو ما يشجع هذه الكيانات على الترخيص.

[نهاية الوثيقة]